العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة ١٩٨٥_٢٠٠٥

فدوى علي حسين العبد
مدرس مساعد / مركز الحاسبة / المعهد التقني / الموصل

مستخلص البحث

يركز هذا البحث على دراسة المتغيرات المؤثرة في معدلات التضخم لعدد من المتغيرات في الاقتصاد الكلي (عرض النقود ومعدل سعر الصرف وعجز الموازنة) في تركيا للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥ إذ أصبح التضخم ظاهرة تتسم بها اغلب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء مما حفز العديد من المهتمين من الاقتصاديين في مجال التضخم إلى توجيه دراساتهم التي تنصب في هذا الاتجاه، إذ إن الزيادة في المعروض النقدي يؤدي إلى تزايد مطرد في ارتفاع معدلات التضخم ،يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة مشكلة التضخم في تركيا والعوامل النقدية المؤثرة فيها مستندا إلى فرضية فحواها إن التغيرات النقدية هي المسبب الرئيس لمشكلة التضخم في تركيا خلال مدة الدراسة، وضم الإطار النظري الأسس النظرية لدراسة مشكلة التضخم وصولا إلى اتجاه التأثير العوامل المؤثرة في معدلات التضخم وعزز البحث باستخدام أدوات تحليل الانحدار باستخدام طريقة (المربعات الصغرى O L S) وتوصل البحث إلى عدد من النتائج التي توثق أفكار المدرسة النظرية النقدية بان المشكلة في تركيا هي مشكلة نقدية بحتة، بحسب التحليل النظري و القياسي.

المقدمة

أفرزت العقود الثلاثة الأخيرة في الاقتصادات النامية ظهور مشكلات عدة في مقدمتها مشكلة التضخم، وقد دفع ذلك إلى ظهور عدة أراء تهدف إلى معالجة هذه المشكلة لعل أشهرها الآراء النقدية التي تصف مشكلة التضخم بالمشكلة النقدية البحتة، وفي الحقيقة فان تقلبات معدلات الصرف ناشئة مبدئياً عن مرونة نظام معدل الصرف العالمي في أي دولة لمواجهة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد بين الحين والآخر مما

يسعفها على تصحيح الاختلال الناجم عن الصدمات الخارجية التي لا يمكن مواجهتها بنظام معدل صرف ثابت .لقد واجهت تركيا معدلات تضخم مرتفعة في السبعينات وتزايدت هذه المشكلة في الثمانينات بسبب التحول من نظام معدل الصرف الثابت إلى المرن وتحديد السياسة النقدية كل ذلك دفع إلى زيادة معدلات التضخم إلى مستويات قياسية.

أهمية البحث: تبرز أهمية الحث من خلال واقع التضخم في تركيا والمسببات التي تؤدي إليه والآثار المترتبة عليه كون التضخم في تركيا يعد من أضخم المشاكل التي واجهت الاقتصاد التركي وعجزت المعالجات الاقتصادية في القضاء عليه.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث على إن زيادة معدلات التضخم تخفض من مستويات المعيشة للإفراد من خلال تخفيضها للقيمة الحقيقية للوحدة النقدية وينعكس هذا بانخفاض القدرة على الادخار ومن ثم الاستثمار.

فرضية البحث: يفترض الباحث بان هناك متغيرات عدة تؤثر في التضخم إلا إن المتغيرات النقدية متمثلة (X1,X2,X3) تعد من أهم العوامل التي تؤثر في معدلات التضخم في تركيا خلال مدة الدراسة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة مشكلة التضخم في تركيا وتحديد العوامل المؤثرة فيها ، فالمعروف إن هناك متغيرات مالية وأخرى نقدية تؤثر في معدلات التضخم وبنسب متفاوتة مع اختلاف اتجاهات التأثير السببي عبر فترات زمنية متباعدة داخل الدولة الواحدة.

منهج البحث: يربط البحث بين جانبين الأول الإطار النظري الذي اختص بدراسة مفهوم التضخم وأسبابه وآلية تأثير العوامل المحددة للتضخم في تركيا في حين جاء الجانب الثاني ليختص بتقدير الأنموذج القياسي الخاص

بالبحث والذي استخدمت فيه أدوات تحليل الانحدار وقد غطت الدراسة المدة ١٩٨٥-٢٠٠٥.

أولا : الإطار النظري والمفاهيمي

١-١ مفهوم وأسباب التضخم

يتجسد الترابط الرئيس للبحث في تحديد العناصر التي تدخل في تحليل التضخم، وفي ضوء ذلك يمكن البدء في تحديد مفهوم التضخم نفسه وهو محط الاختلاف بين المدارس الاقتصادية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عدة تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي لذلك فقد عرف التضخم بطرائق مختلفة تبعاً لاختلاف نظرياته وتعددها، وبناءاً على ذلك هناك مفاهيم عدة للتضخم. فقد عرفه (جونسون) بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار وقد عده من ابسط التعريفات بسبب المشكلة التي تبرز عند وضعه على مستوى التطبيق ويرى بان هناك عدة ارتفاعات في الأسعار، ولكنها ليست تضخمية لأنها ناتجة وبصورة جزئية من الخصائص التنافسية للاقتصاد، مثل النقص الحاصل في جانب العرض في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة ذلك، أو تحرك الاقتصاد نحو الأعلى من قعر الانكماش إلى المستويات العليا للاستخدام مما يعزز الاتجاهات الأكيدة لحدوث ارتفاعات في الأسعار طبقا للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل، ففي كلا الحالتين لا تعد الارتفاعات في الأسعار تضخمية لأنها ليست ممثلة لأي مشكلة خطيرة من حيث السياسة وبسبب طبيعة الأشياء المحددة ذاتياً[١]. كما يعرف التضخم بأنه الحالة التي يزيد فيها الطلب على ما متاح من السلع والخدمات وعلى تدفقات الدخل القومي[٢] ويمكن أن يعرف بأنه الحالة غير الطبيعية للزيادة في كمية النقود ويمكن أن يعرف أيضاً انه الارتفاع في الأسعار لا يصاحبه زيادة في الإنتاج القومي ويعرف احد الاقتصاديين التضخم

،بوصفه المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص الاقتصادية (الأفراد والمشروعات والحكومة) التصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة وجود كتلة نقدية كبيرة، وينصرف هذا التعريف إلى الفروق الموجودة بين الحجم الفعلي للنقود المتداولة والحجم الأمثل أو المناسب لدرجة تقيد الاقتصاد والذي يحقق للنقود القيام بدورها بوصفه وسيط في الحياة الاقتصادية في المجتمع بكفاءة[٣]. ويمكن إجمال تعريف التضخم بتياراته المختلفة من خلال العوامل المسببة للتضخم وسوف توضح النقطة الرئيسة لمثل هذه التعاريف بسبب كونها غير واضحة بشكل كافي ،كي تكون مفيدة لأنها تعتمد على اقتراحات مشروطة قابلة للجدل مما تسبب فشلاً في التمييز بين مسائل الحقيقة والتحليل وبين مسائل التعريف.

١-٢- التفسير الاقتصادي للتضخم في الدول النامية

لقد فسر العديد من الاقتصاديين التضخم على انه ناتج عن طبيعة الاقتصاد نفسه، وبناء على ما جاء به هؤلاء نلاحظ أن هناك تغيرات دائمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتقدمة ،وقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي تؤدي هذه الزيادات إلى حدوث التضخم. وبعد معرفة التفسيرات الظاهرة عامة لابد من معرفة التفسيرات الظاهرة على نطاق الدول النامية بخاصة. إن طبيعة الضغوط التضخمية في الدول النامية أقوى منها في الدول المتقدمة، نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي للدول النامية إذ تتميز بهياكل اقتصادية ومالية ونقدية غير متطورة[٤]. وبسبب اختلاف درجة التطور الاقتصادي بين البلدان النامية والصناعية الرأسمالية فقد تختلف القوى التي تسبب التضخم في كل منها أو تختلف شدة تأثيرات هذه القوى على كل منهما، لذا فقد لا يمكننا أعمام التفسير النظري للتضخم في الدول المتقدمة على الدول النامية. أي إن

معظم التضخم في الدول النامية هو مستورد والذي يتأثر بمدى انفتاح البلد على العالم الخارجي.

أثارت مشكلة التضخم الكثير من النقاشات لدى رجال الفكر الاقتصادي ويختلف تأثير هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى وحسب النظام الاقتصادي السائد وكذلك وضعها السائد حيث إذ يعد النظام الرأسمالي المنبع الرئيس الذي يعمل دائماً على نشر هذه الظاهرة نتيجة لطبيعة هذا النظام الذي يهدف إلى الربحية عن طريق رفع الأسعار باستمرار. أما طريقة نشر هذا النظام للتضخم فتتم على مسارين: المسار الأول: عن طريق السيطرة الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية والمتخلفة.أما المسار الثاني: عن طريق عدم تنوع اقتصاد الدول النامية المستقلة مما يؤدي إلى الاستيرادات المتعددة المصحوبة بالتضخم المستورد، إن التضخم الذي يصيب الدول النامية يختلف عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي بسبب العجز والهزات والتقلبات الاقتصادية التي يمكن أن تعرض الدول النامية إلى أحوال اجتماعية سيئة فان ما يصيبها من تضخم هو مستورد من الدول المتقدمة صناعيا فضلاً عن إنها تعاني من عدم تكامل الهياكل الاقتصادية التي تعد الأساس لهذه الظاهرة(٥).

ثانياً: آلية تأثير العوامل المحددة في التضخم في تركيا

١- عرض النقود

بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ إصلاحات جديدة من اجل التحكم فيها مركزياً عبر التحول من العزلة الاقتصادية إلى سوق أكثر تحرراً وهذه التغيرات أدت إلى النمو في معظم أنحاء تركيا عام ١٩٩٠، وبعد الأزمة المصرفية والتضخم عام ٢٠٠١ تم تنشيطها وتامين قروض من صندوق النقد الدولي وهذان العاملان مكنا من تحقيق الاستقرار في معدلات الصرف للعملات معدلات الفائدة والتضخم ولكن تركيا لا تزال تعاني من ضعف الاقتصاد

والتركيز المستمر على الإصلاحات أمر ضروري للحفاظ على النمو والاستقرار[٦]. لقد بدأت تركيا بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق منذ سنة ١٩٩٩ وبرعاية من صندوق النقد الدولي والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وهذه الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة ٢٠٠١ وكان من مظاهرها انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم كما إن ارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها فضلاً عن ارتفاع معدل الفائدة مما أدى إلى عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها. وفي عام ٢٠٠١ صممت سياسة اقتصادية باعتمادها على برنامج النقد الدولي ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، ويمكن القول من الناحية التقنية إن الدولة استطاعت إن تحقق معدلات نمو فترة خمس سنوات مستمرة ولقد استطاعت تركيا الخروج من الأزمة بسرعة عن طريق الإصلاحات التي اتبعتها والتي تمثلت بالدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية وقد حققت نمو ملحوظا[٧].

٢- معدل الصرف وعلاقته بالتضخم

إن أدبيات الموضوع ثرية بالبحث عن العوامل المؤثرة في أو المحددة لاختيار نظام الصرف وفي المفاضلة بين نظامي الصرف المرن والصرف الثابت ويبدو واضحا إن الإجابة غير ممكنة بعامة ولكن ترتكز المفاضلة والاختيار على عدد من العوامل التي تتمثل في الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات الاقتصادية[٨]. ويعد معدل الصرف من المتضمنات الرئيسة لسياسات الاقتصاد الكلي في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، فمعظم الاقتصادات في الوقت الحاضر مفتوحة على العالم الخارجي مما يتطلب أداة للتعامل ،وهنا يأتي دور معدل الصرف

بوصفه وسيلة لتحقيق التبادل أي انه يشدد على القيمة الاسمية للعملة المحلية (سعر الصرف الاسمي) الذي لا يعكس في معظم الأحيان الواقع[٩]. وعلى غرار العديد من الدول النامية بدأت تركيا برنامجا إصلاحيا يقع معظمه في الجانب النقدي للاقتصاد التركي إذ كانت هناك محاولات فاشلة خلال العامين (١٩٧٨-١٩٧٩) ولتحقيق زيادة مستقرة في معدلات النمو، وضع حد لأزمة ميزان المدفوعات التي تعاني منها تركيا طوال عقد السبعينات ،ومع فشل هذه المحاولات بدأت تركيا منذ مطلع عام ١٩٨٠ انطلاقة عدت الأهم في تاريخ تركيا الاقتصادي الحديث إذ بدأت بتحرير نظام معدل صرفها بتحويلها من نظام معدل الصرف الثابت إلى نظام معدل الصرف المرن واستهدفت هذه التحولات إحداث تغيرات في نمط الإنتاج في تركيا فضلا عن توجه تركيا في ستراتيجيتها المنفتحة نحو الخارج لتجاوز القيود التي فرضت على معدلات النمو تلك القيود التي أملتها عليها ستراتيجيتها (أحلال الاستيرادات)[١٠]. لقد ركز البرنامج الاقتصادي التركي عام ١٩٨٠ على تجسيد الأهداف طويلة الأمد في أجزاء التغيير الهيكلي، فسعى إلى هيكلة القطاع الخاص عن طريق ربطها بالأسعار والحوافز للاستثمارات وصولاً إلى حالة تحرير نظام التجارة الخارجية، وكانت السياسات المتبعة نوعاً ما ناجحة فيما يخص النمو وتقليص العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة حجم الصادرات ومعدلات الصرف. وان معدل الصرف ومحاولة السيطرة على حركته بحسبانها وسيلة مضادة للتضخم قد تكون ذات تأثير بنمو معاكس ويمكن أن تؤثر سلباً في غيرها من الأهداف، إذ أوضحت بعض الدراسات إن المغالاة في تقويم العملات المحلية له تأثيره السلبي في عملية التصدي وميزان المدفوعات ومن ثم النمو الاقتصادي[١١]. وثمة تساؤل قد يثار بشدة حول مكانة السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في تركيا، والإجابة تأتي بسرعة إن قصور السياسة المالية ودورها الذي يكاد لا يذكر ضمن إطار سياسات الاقتصاد

الكلي، أي إن برامج الإصلاح في تركيا التي انتهجت مع بداية القرن الحادي والعشرين والتي تلقتها تركيا من صندوق النقد الدولي كانت في معظمها نقدية مع إصلاحات مالية في الدرجة الثاني فضلا عن ذلك فان تركيا انتهجت سياسة التضخم المستهدف المبني على إعطاء السياسة النقدية الأفضلية والمكانة الرئيسة في حين تأتي السياسة المالية في الصف الثاني أو الثالث إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار السياسة التجارية كما اقتصر دور السياسة الضريبية على كونها احد عناصر تشجيع الصادرات لتكون السياسة المالية الحلقة المفقودة ضمن إطار سياسات الاقتصاد الكلي في تركيا طوال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)[١٢]. كما إن التقلبات الواسعة في معدل صرف الليرة التركية تنسب إلى معدلات نمو المعروض النقدي المرتفعة ،والذي ارتبط مع إطلاق يد السياسة النقدية عبر فك القيود التي سبق وان فرضت عليها من قبل نظام معدل الصرف الثابت ،ولعل أهم أسباب تبني نظام معدل الصرف المرن هو توجه تركيا في ستراتيجيتها التصديرية نحو الخارج ترافق مع تخفيضات حادة في قيمة العملة المحلية لاسيما في عقد الثمانينات[١٣]. كما إن هناك إجماع لدى معظم الاقتصاديين بان زيادة القدرة التنافسية يرتبط بمدى قدرة البلد على تقبل معدلات تضخم مرتفعة وتخفيضات حادة في معدل صرف العملة المحلية في المراحل الأولى لانتهاج ستراتيجية التصدير الموجه للخارج. إن الأزمة العالمية الحادة في العامين (٢٠٠٠-٢٠٠١)، أجبرت على إعادة النظر في توجهاتها النقدية ،خضعت بعدها إلى برنامج استقرار اقتصادي اشرف عليه صندوق النقد الدولي (IMF)، تحولت تركيا باتجاه تبني سياسة نقدية مستهدفة للتضخم مع عدد من الإصلاحات في الأسواق المالية، وعدت سياسة التضخم المستهدف ملاذاً رئيساً للاقتصاد التركي للخروج من عنق الزجاجة ،نتيجة للانحرافات الواسعة للسياسة النقدية وسياسة معدل الصرف عن مساريهما

الصحيح في عقدي الثمانينات والتسعينات واللتين عدتها أهم أسباب تقلبات معدل الصرف الاسمي في تركيا(١٤).

٣- عجز الموازنة

اتبعت الحكومة التركية سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد المحلي ابتداء من ١٩٤٥ إلى بداية الثمانينات حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والاستيرادات الأجنبية وتعرقلت حركة الصادرات في هذه المدة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات المالية والحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها كما إن الجزء الأكبر من القطاع العام التركي كان غير منظم بشكل فعال فقد تم فرض رسوم بيع موحدة على منتجات بعض شركات القطاع العام كما تم استعمال بعضهم كملجأ لتوظيف العاطلين عن العمل في وقت لم تكن تلك الشركات في حاجة إلى قوى عاملة جديدة ففي اغلب الأحيان قامت الحكومة عادة بصرف أكثر مما هو مخطط له وكانت النتيجة دائماً لصالح النفقات وليس الإيرادات .استمر عجز الموازنة في التصاعد وزادت نسبة التضخم ومعها الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية إذ أصبح في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذي حزمتين مئوية ساعد الوضع السياسي الداخلي غير المستقر، والمشكلات العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة نفقات الدولة وعجز الاقتصاد، وبعد عام ١٩٨٢ دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالت القيود على الاستيرادات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي فقامت الحكومة في السنوات اللاحقة بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص كما عانت البلاد في ١٩٩٤-١٩٩٩-٢٠٠١ أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار معدل صرف أو قيمة الليرة التركية إلى

أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير، كما ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، ولأول مرة في العام ٢٠٠٤ تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذي حزمة مئوية واحدة (من نسبة تضخم نحو ١٥٠% في عام ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٩،٤% في 2004). إن تحسن الاقتصاد تدريجياً زاد من ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول تركيا الاتحاد الأوربي كعضو كامل بعد حصولها رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام العام ١٩٩٩ بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة منذ الأول من كانون الثاني ٢٠٠٥ لكي تحل تدريجياً محل العملة القديمة (الليرة التركية) ويعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الكمر كي الأوربي الخطوة الضرورية الأولى والشرط الأساسي لدخولها إلى الاتحاد الأوربي .وهذه العضوية في الاتحاد الكمر كي الأوربي تعني رفع جميع الرسوم الكمر كية عن البضائع المصدرة أو المستوردة بين تركيا والدول الأوربية. وقد انعكس هذا التحول على النحو التالي:

- قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي.
- قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي ٣٣٠٠ دولار إلى حوالي ١٠،٠٠٠ دولار أمريكي.
- تحققت مستويات ملحوظة في توزيع العائدات.
- تجاوزت الدولة إلى حد كبير من المشكلات المتعلقة بالاختلالات الناتجة عن الاقتصادات الأساسية مثل العجز والتضخم.
- تحسنت أجواء الاستثمار حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخاص.

وبجدر بالذكر إن سنة ٢٠٠٣ والمدة التي أعقبتها فقد شهدت استقراراً سياسياً ودعماً خارجياً كبيراً وبخاصة خلال الإصلاحات التي كان لابد منها

لاستكمال التأهيل لعضوية الاتحاد الأوربي[١٥]. وقد عانى الاقتصاد التركي من مشاكل عديدة وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية منها العجز في ميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية ومعدل البطالة ومعدل التضخم حيث بلغ معدل التضخم ٤,٥٤% عام ٢٠٠١ انخفض إلى ٢,٨% عام ٢٠٠٥ ويوضح الجدول التالي بعض المؤشرات عن الاقتصاد التركي.

ثالثاً: تقدير أثر العوامل المحددة للتضخم في تركيا

تعد العلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية في غاية التعقيد إذا ما أخذت كما هي عليه من واقعها الفعلي، والدراسات التي نتجت عن التطور في علم الاقتصاد التي حاولت تفسير الظواهر الاقتصادية بمفاهيم تقليدية معينة اتسمت بطابع المعرفة الوصفية وتنطلق من افتراضات معينة غير معروف مسبقاً مدى انطباقها على الواقع من عدمه، إذ لا يمكن الاعتماد على فروض النظرية الاقتصادية في عملية القياس على بيانات رقمية حسب بل لابد من تفسير فروض النظرية الاقتصادية بمعايير دقيقة تعالج المشكلة الاقتصادية قيد الدرس، ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة صياغات فروض النظرية الاقتصادية على النحو الذي يجعلها قابلة للتقدير من خلال الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي التي تعد أداة لتمثيل ظاهرة معينة وبالشكل الذي يبرز العلاقات السائدة، فيها وبالاتجاه الذي يحقق الأهداف المتوخاة من دراسة الظاهرة وبالأسلوب الذي يتناسب مع الإمكانات المتوافرة[١٦].

١- توصيف الأنموذج

لقد وصف الأنموذج الخاص بالبحث واختبار متغيراته اعتماداً على النظرية الاقتصادية والأدبيات المتعلقة بالبحث، ويمكن عرض هذا الأنموذج بالشكل الآتي:

$$Y= bo+b1x1+b1x2+b3x3+ei$$

وتمثل:

Y= معدل التضخم معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.
X1 = عجز الموازنة بوصفها نسبة في GDP.
X2 = عرض النقود بوصفها التغير النسبي في عرض النقود.
X3 = معدل الصرف بوصفه التغير النسبي في سعر الصرف.

٢- مناقشة النتائج القياسية

أظهرت نتائج التحليل بواسطة الحاسوب الآلي والتي طبقت جميع الصيغ على الأنموذج وكانت الصيغة الخطية هي التي وقع عليها الاختيار لأنها أعطت أفضل توفيق لمعادلة الانحدار.

النتائج القياسية الاقتصادية الخاصة بالعوامل المؤثرة في التضخم في تركيا للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٥

	bo	b1x1	b2x2	b3x3	b4x4	R^2	R^{-2}	F	D.W
	-67.00	-1.18	2.20	1.27	3.42	67.9	73.9	11.39	1.41
(t)	(6.14)	(1.19)	(3.53)	(1.61)	(5.21)				

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لأثر العوامل النقدية في التضخم في تركيا:

إذا تبين (bo) وهي قيمة الحد الثابت الذي كان ذو قيمة سالبة وبمعنوية عالية وهو ليس ذات دلالة اقتصادية، وتبين (b1) وهي معلمة عجز الموازنة إن هناك تأثيرات سلبية لعجز الموازنة في التضخم أي انه مع زيادة عجز الموازنة فان معدل التضخم سينخفض وهذا يتناقض والمنطق الاقتصادي

ولم تعزز هذه المعلمة إحصائيا من خلال اختبار (t) الذي اظهر عدم معنوية هذه المعلمة إذ ازدادت (t) الجدولية عن قيمتها المحتسبة وبالانتقال إلى (b2)وهي معلمة عرض النقود والتي تؤكد على وجود علاقة ايجابية ما بين عرض النقود والتضخم في تركيا .فزيادة عرض النقود بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة (٢,٢%) أي بنسبة اكبر دلالة على أهمية عرض النقود بوصفه مفسرا لمشكلة التضخم في تركيا وقد اثبت اختبار (t) معنوية معلمة عرض النقود (b2)، إما بخصوص معلمة سعر الصرف (b3) فان هناك تأثيرات ايجابية لتغيرات سعر الصرف في التضخم إلا إن هذه التأثيرات لاتمتلك صفة إحصائية بحسب اختبار (t)، وتشير (b4) وهي معلمة الزمن إن التضخم في تركيا اتصف بالمسار الايجابي طول مدة الدراسة إذا اتخذت هذه المعلمة إشارة موجبة دلالة على ذلك اثبت اختبار (t) معنوية هذه المعلمة واظهر اختبار (f) معنوية النموذج ككل إذا زادت قيمة (f) المحتسبة عن نظيرتها الجدولية. ويؤكد معامل التحديد إن حوالي ٧٤% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم تنسب للمتغيرات المفسرة لاسيما عرض النقود في حين تعود حوالي (٢٦%) إلى متغيرات لم تدخل في الأنموذج ويؤكد على ذلك معامل التحديد المعدل (R^{-2}) الذي يؤكد إن حوالي ٦٧% من التغيرات الحاصلة في التضخم تنسب إلى المتغيرات الأنفة الذكر فيحين تعود حوالي (٣٣%) من هذه التغيرات إلى متغيرات لم تدخل في الأنموذج. وبالانتقال إلى الكشف عن مشكلات الاقتصاد القياسي يلاحظ مايأتي:-

يشير اختبار D.W إلى وجود عدم جزم لوجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات المستقلة إذا وقعت قيمة D.W في منطقة عدم التأكد وبما إن غايتنا من البحث ليس لإغراض تنبؤية سنأخذ بهذه النتائج.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١- إن النمو الواسع الذي حدث في عدة دول ومنها تركيا قد رافقه ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك لأنها تعتمد على تمويل متطلبات تنميتها بالتضخم المستورد إذ إن أثارها سوف تنسحب على هيكل التكاليف وذلك يؤدي إلى رفع متوسط تكاليف الوحدة المنتجة وعندها سيكون هناك علاقة تبادلية بين هيكل الإنتاج والنظم النقدية وكلا الاتجاهين يؤديان إلى رفع المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم.

٢- أثبتت النتائج القياسية وجود تأثيرات ايجابية لعرض النقود في معدل التضخم وهذا يعزز الفكر النقودي الذي يؤكد على إن مشكلة التضخم مشكلة نقدية بحتة وهذا ينسجم مع حالة الاقتصاد التركي خلال مدة الدراسة.

ثانياً: المقترحات

نظراً لما يمارسه التضخم من أثار سلبية في اقتصادات الدول ومنها تركيا فان هذا الأمر يتطلب اعتماد سياسات ملائمة لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها وذلك من خلال:

١- على متخذي القرار الاقتصادي وصناع السياسة النقدية في تركيا تقييد نمو عرض النقود على نحو يقيد معدلات التضخم فضلا عن توجيه السياسة النقدية باتجاه تحقيق الاستقرار في معدلات صرف الليرة التركية.

٢- توجيه سياسات الاقتصاد الكلي النقدية والمالية وخاصة النقدية باتجاه تخفيض نمو عرض النقود وعجز الموازنة وهذا يسهم في الحد من الزيادات في معدل التضخم.

Factors affecting the rates of inflation in Turkey for the period 1985-2005

Fadwa Ali Hussein Al- Abid
Assistant lecturer Technical Institute – Mosul

Abstract

This research focuses on the study of variables affecting the rate of inflation for a number of macroeconomic variables (money supply, exchange rate, budget deficit), where inflation was characterized by much of the economies of developing and advanced countries alike, prompting many of the interested members of the economic side of inflation to guide their studies, to focus on this direction, The increase in money supply leads to a steady increase in the inflation rates, The goal of the research is to identify the nature of the problem of inflation in Turkey and monetary affecting factors which are based on the assumption that monetary changes are the main cause of the problem of inflation in Turkey during the study theoretical framework of the study included the theoretical foundations to study the problem of inflation and access the influential mechanism of the factors affecting the rates of inflation and boosted research using the tools of regression analysis using the method (Oridinary Least Square). The research found a number of results which document the ideas of Monetary theory School that the problem in Turkey is a problem purely monetary problem, according to the estimation and analysis associated this problem with the liberalization of monetary policy and exchange rate regime.

المصادر والهوامش

(1) N.G.johnson, 1949, Essays in Monetary Economics, London, Unwin University Book, p104.

(٢) ناظم محمد نوري الشمري، (١٩٨٨)، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.ص٢٦٥.
(٣) مصطفى رشدي شيحة، (١٩٨٥)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص٥٧٦
(٤) طاهر فاضل حسون، (١٩٧٧)، مصادر التضخم النقدي في العراق أسبابه ومعالجاته للفترة من ١٩٦٠-١٩٧٧ ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد.
(٥) حسن عباس ضياحي، (١٩٨٢)، التضخم وأثره على التأمين على الحياة ،معالجة نظرية مع دراسة تطبيقية لواقع شركة التأمين على الحياة ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد .ص٢.
(6) سارة فرويي وآخرون، (٢٠٠٩)، التقرير الخاص المقدم إلى جمهورية تركيا، السياسة النقدية والمالية للوفاء بمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي .www.econ.com ص (١-٢).
(٧) إبراهيم اوزتورك، (٢٠٠٩)، أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد بجامعة مرمره، اسطنبول، مركز الجزيرة للدراسات WWW aljazeera.net..com ص٢
(٨) بيجمان اجيفلي، محسن خان ،وبيتر مونتيل (١٩٩١) سياسة سعر الصرف في البلاد النامية ،بعض المسائل التحليلية صندوق النقد الدولي، واشنطن، العاصمة،آذار / مارس، دراسة عرضية، رقم ٧٨، ص٩.
(٩) العباس ، بالقاسم (٢٠٠٣) سياسات أسعار الصرف ،العدد ٢٣ ،جسر التنمية ،معهد التخطيط العربي، الكويت ص(٧-١١). WWW.arab.api/develop.I.htm
(10) Hakan Breument (2002) Measuring Monetary Police for A small open Economy :Turky, Department of Economics Bilkent University Ankara, p. (1-7), Email:berument@bilkent.edu.t.
(11) رواء زكي يونس يحيى الطويل، (٢٠٠٨)، اثر السياسات الاقتصادية على المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، ص١٢
(12) Hakan Berument & burak Dogan (2002) The Asymmetric Effect of Government Spending shock: Empirical Evidence from Turkey, journal of Economic and Social Research Vol:6, No:1, p(34-35).
(١٣) سعدون حسين فرحان العنزي ، (٢٠٠٩)، مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٢، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (١٥)، ص(٢٣٥-٢٣٧)
(14) Erinc Yelden (2001)on The IMF- Directed Disinflation program in Turkey: A program for Stabilization &Austerity or Arecipe for Impoverishment *Financial Chao?, Department of Economics, No:0, 6533, Ankra, (2-6) Email: yledane @bilkent-edu .tr.
(١٥) منصور الجمري، (٢٠٠٧) مقالة منشورة في العدد ١٥٨٢، ص٢ على الموقع www. alwasat news.com
(١٦) باقر محمد حسين (١٩٨٧)، القياس الاقتصادي التطبيقي، الطبعة الأولى، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ص ١٧٣